العددان (32 و33) أكتوبر 2024 ويناير 2025 السنة التاسعة

المهنية
AL-MEHANEYA

جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية
KUWAIT ACCOUNTANTS & AUDITORS ASSOCIATION

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

إفتتاحية العدد:

التقارير المالية وضوابط الإفصاح الإلزامي والاختياري

دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية الكويتية)

المهنية

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

التقارير المالية وضوابط الإفصاح الإلزامي والاختياري

تزايدت الحاجة خلال السنوات الأخيرة بموضوعي الشـــفافية والافصاح، نظراً لاعتماد العديد من الجهات ذات المصلحة على معلومات الشـــركات في اتخاذ قراراتها، وعدم قدرتها على الحصول على هذه المعلومات مباشرة من مجالس إدارات الشركات.

وبينت الدراســـة التي يقدمها الباحث ناصر محمد سليمان الغانم ، وتنشرها المهنية في عدديها لعددي أكتوبر 2024 ويناير 2025 أن قصور الشـــفافية والافصـــاح يؤديان لتضليل البيانات المالية، مما يؤثر على قرارات المستثمرين ويمكن أن يؤدي إلى إفلاس الشركات وانهيار الأسواق المالية.

وقد تطرق المبحـــث الأول من الدراســـة «طبيعة وأهمية معاييـــر التقارير الماليـــة الدولية IFRS بالقطـــاع المصرفي الكويتي» ، حيث أشـــار إلـــى أن العديد من الدراســـات تطرقت للإصدارات المهنية لبيان الإطار المفاهيمـــي للمعايير الدولية للتقرير المالـــي (IFRS) حيث تناولت معايير التقارير المالية الدولية IFRS التي تعرف بأنها « قواعد عامة من انتاج لجنة مهنية متخصصة (IASB) تحدد السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعلومات والأحداث المالية للوحدة الاقتصادية بهدف توفير معلومات تتســـم بالموثوقية والموضوعية وكذا قابليتها للمقارنة، كما أن المعايير الدوليـــة للتقرير المالي هي معايير معدة على أســـاس المفاهيم تحـــدد متطلبات عامة والتي يتطلب تطبيقها ممارســـة الحكم المهني على نطاق واسع بالنسبة لكل من مستوى المعاملة على أساس جوهر المعاملة وليس الشكل وعلى مستوى القائمة المالية.

وما من شك ، في أن تلك الدراسة تعد قيمة مضافة لأهمية المعايير والتقارير المالية في تحقيق الإفصاح الإلزامي والاختياري وانعكاسه على الشفافية على البنوك والشركات ، كما أن التوصيات الصادرة عنها ســـتكون خير معين لمتخذي القرار على تحقيـــق التطبيق الأمثل والناجح لمفاهيم المعايير المالية في واقع وأداء البنوك والشركات.

صباح مبارك الجلاوي

رئيس مجلس الإدارة

AL-MEHANEYA
المِهنية

العددان (32,33) أكتوبر 2024 و يناير 2025 السنة التاسعة
Issue No. (32,33) Oct.2024 Jan.2025 9thYear

المحتويات

إسم البحث
دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية الكويتية) 9

هيئة التحرير

رئيس مجلس الإدارة
Chairman of the Board
صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawy
رئيس هيئة التحرير
The Editor - in - Cheif
د. فهد مطلق العازمي
Dr. Fahed Motlaq Al-Azmi

مدير التحرير
Editing Manager
طارق سليمان الكندري
Tareq Sulaiman Al-Kandari

هيئة التحرير
The Board of Editors
علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abd Al-Mohsen Al-Tobaikh
راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris

@kw_aaa
@kw_aaa
info@kwaaa.org
www.kwaaa.org
+965 22001002 / 22001003
+965 51700060

AL-MEHANEYA

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والكليات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية.

Periodical - A Specialized in the Publication of Research Faculty Members at the Universities and Academic Colleges, Published By Kuwait Accountants & Auditors Association.

22001003 / 22001002 +965

مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

صباح مبارك الجلاوي
Sabah Mubarak Al-Jalawi
Chairman of the Board رئيس مجلس الإدارة

علي بدر الوزان
Ali Bader Al-Wazan
Vice Chairman of the Board نائب رئيس مجلس الإدارة

فيصل عبدالمحسن الطبيخ
Faisal Abd Al-Mohsen Al-Tobaikh
General Secretary أمين السر

د. فهد مطلق العازمي
Dr. Fahed Motlaq Al-Azmi
أمين الصندوق General Box

راشد عوض الهطلاني
Rashid Awad Al-Rashidi
Board Member عضو مجلس الإدارة

ضاري علي الهاجري
Dhari Ali Al-Hajri
Board Member عضو مجلس الإدارة

عبدالله سليمان الكندري
Abdullah Sulaiman Al-Kandari
Board Member عضو مجلس الإدارة

عبدالله مروان العيسى
Abdullah Marawan Al-Aisa
Board Member عضو مجلس الإدارة

عبد الوهاب مشاري الفارس
Abdullwahab Mishari Al-Faris
Board Member عضو مجلس الإدارة

المراسلات :
ترسل باسم رئيس هيئة تحرير مجلة «المهنية»
ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085
دولة الكويت
برقياً: المراجعة دولة الكويت
هاتف: 22001002 - 22001003 965+
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

Correspondence:
Should be addressed to: The Editor - in - Cheif of Al-Mehaneya, P.O. Box 22472 Safat - 13085 - State of Kuwait, Cable: Al-Murajaa - State of Kuwait
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

الإعلانات :
يتفق بشأنها مع إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية ص.ب: 22472 الصفاة الرمز البريدي 13085 دولة الكويت
برقياً : المراجعة - الكويت
هاتف: 22001002 - 22001003 965+
البريد الإلكتروني: info@kwaaa.org

Advertisments:
Agreements in this regared should be made with the Management of Kuwait Accountants and Auditors Association.
P.O. Box 22472 , Safat 13085 - State of Kuwait,
Tel.: +965 22001002 / 22001003
E-mail: info@kwaaa.org

الإشتراكات :
دولة الكويت ودول مجلس التعاون:
- 2.5 دينار كويتي لأعضاء الجمعية.
- 5 دنانير كويتية للأفراد.
- 8 دنانير كويتية للمؤسسات.
الدول العربية:
- 10 دنانير كويتية أو ما يعادلها بالعملة المحلية للأفراد.
- 16 دينار كويتي أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمؤسسات.
الدول الاجنبية:
- 80 دولار أمريكي للمؤسسات.
- قيمة الإشتراك تشمل أجور البريد وترسل الطلبات باسم رئيس هيئة تحرير مجلة المهنية.

Subscribtions:
Kuwait & GCC Countries:
- 2.5 K.D for KAAA Members.
- 5 K.D for Individuals.
- 8 K.D for Companies.
Arab Countries:
- 10 K.D or the Equivalent in Local Currency for Individuals.
Non Arab
- 80 $ for Companies.
The Subscription fees Include Maile Charges, & Requests Should be Addressed to the Edotor - in - Cheif of Al-Mehaneya Magazine.

سعر النسخة :
- أعضاء الجمعية: 500 فلس
- الكويت ودول مجلس التعاون: دينار كويتي واحد أوما يعادله بالعملة المحلية مضافا إليه أجور البريد.
- بقية دول العالم 5 دولارات أمريكية مضافاً إليها أجور البريد.

Price of one copy:
- 500 Filse for KAAA Members
- Kuwait And GCC countries one K.D or the equivalent in local currency plus airmail charges.
- Other countries: $ 5 plus airmail charges.

المجلة غير ملتزمة بإعادة أي بحث تتلقاه للنشر والأبحاث، والدراسات المنشورة في المجلة تعرب عن رأي أصحابها ولا تعرب بالضرورة عن رأي الجمعية.

AL-MEHANEYA

المِهنية

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المعايير المحاسبية الدولية جواز مرور لنمو الإقتصاد العالمي

لاشـــك أن تبني معايير التقارير الماليـــة الدولية بمثابة جواز مرور للاقتصـــاد العالمي ، حيث تجد تلك المعايير تأييـــداً كبيراً ودعماً من عدد كبير مـــن المنظمات الدولية العالميـــة المؤثرة في الاقتصاد العالمي مثل البنـــك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة دول العشـــرين الكبار خاصة بعد أن أعلنت مؤسســـة مجلس معايير التقارير المالية الدولية في نهاية عام ٢٠١٢ سياسة متشددة في بتني تلك المعايير تقوم على أســـاس أنه لا يوجد سوى مسار واحد رئيســـي للتعامل مع تلك المعايير وهو التبني الكامل لها.

كما أن الدراســـة التي يقدمها الباحث تمثل فهما أعمق وأشمل لمعايير التقارير المالية والتي تتمثل دوافع تبنيها فيما يلي : تحسين جودة التقارير المالية من خلال إمداد المتعاملين مع سوق المال بتقارير مالية واضحة وموثوق بها وقابلة للمقارنة ، تدعيم قـــدرة الإدارة على اتخاذ القرار من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية ، جذب الاســـتثمارات الأجنبية مع تزايد نمو التجارة الدولية وذلك عن طريق زيادة تعاملات المســـتثمرين في أســـواق الأوراق المالية مما يؤدي إلى جذب مزيد من رؤوس الأموال إلى تلك الأسواق وتحسين اقتصاديات الأعمال وزيادة معدلات النمو ، إزالة العقبات أمام صفقات الاستحواذ والاندماج التي تتم عبر الحدود بالشكل الذي يسمح بانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم مما يســـاهم في زيادة المزايا التي تعود على المســـتثمرين وعلى اقتصاديات الدول النامية وتوحيد متطلبات التقارير المالية عبر مختلف شـــركات دول العالم، الحد من مســـتويات إدارة الربحية، زيادة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناســـب وزيادة دقة التنبؤات، وزيادة كفاءة الشركات في إدارة استثماراتها.

وينعكس تبني التقاريـــر والمعايير الدولية على بيئة الأعمال ، حيث ســـاهمت في اتخاذ قرار الالتزام بتبني معاييـــر التقارير المالية الدولية هي تحســـين جـــودة التقارير المالية من خلال زيادة مســـتوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة قابلية تلك المعلومات للمقارنة، مما ســـاهم في تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب إتاحة الفرصة أمام الشركات المحلية للدخول إلى أسواق المال الأجنبية مما ساهم إلى حد كبير في تحســـين اقتصاديات تلك الشـــركات، حيث أصبح تبني معايير التقارير المالية الدولية بمثابة جواز المرور إلى الاقتصاد العالمي.

ومـــن خلال هذا المبحث من الفصل الأول من الدراســـة ، تلقي مجلة المهنية الضوء على جانب كبير من الأهمية في الدراسات المحاســـبية وهو الأهمية الكبيرة والمتزايدة للمعايير والتقارير الدولية في بيئة الأعمال.

دكتور/ فهد مطلق العازمي

رئيس هيئة التحرير

دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية (دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية الكويتية)

إعـداد الباحـث
ناصر محمد سليمان الغانم

مقدمة

في السـنوات الأخيرة، زاد الاهتمام بموضوع الشفافية والافصـاح، نظراً لاعتمـاد العديـد من الجهـات ذات المصلحة على معلومات الشـركات في اتخاذ قراراتها، وعـدم قدرتها علـى الحصول على هـذه المعلومات مباشرة من مجالس إدارات الشـركات، ومن الواضح أن قصور الشـفافية والافصاح يؤدي إلى تضليل البيانات المالية، مما يؤثر على قرارات المسـتثمرين ويمكن أن يؤدي إلى إفلاس الشـركات وانهيار الأسـواق المالية (ماجد، ٢٠١٧).

والعلاقة بين الإفصاح الإلزامي والإفصاح الاختياري تعتبر علاقة تكاملية، حيث يقدم الإفصاح الاختياري معلومات إضافيـة للمسـتخدمين للقوائم الماليـة والمتخذين للقـرارات، والتـي قـد لا تكـون متاحة فـي الإفصاح الإلزامي. يساعد الإفصاح الاختياري في توفير معلومات إضافية، سـواء كانت مالية أو غير مالية، بالإضافة إلى المعلومـات الضرورية التي يوفرهـا الإفصاح الإلزامي. وبالتالـي، يعتبـر الإفصاح الاختيـاري تكميـلًا ضروريًا للإفصاح الإلزامي، مما يخدم مختلف الأطراف المهتمة بالقوائم المالية ويسـاهم في تحسـين عملية اتخاذ القرارات (عبد المنعم، ٢٠١٧) .

وفي سياق ما شهده العالم في العقود الأخيرة من تطورات سريعة شملت معظم المجالات البيئية التي يعمل بها النظام المحاسبي كظهور التكتلات الاقتصادية التي سهلت عملية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وتنقل الأفراد وبالتالي كان لابد للمحاسبة أن تتطور وتلبي الاحتياجات الجديدة للمستخدمين، فظهرت العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية، والإقليمية لتنظيم المهنة وتوحيد معاييرها (IFRS) باعتبار هذه المعايير ضوابط لانتاج معلومات شفافية وكاملة تعكس بوضوح الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركات بهدف حماية أصحاب المصالح من ناحية وإعلام الأسواق المالية من ناحية أخرى(الميهي، 2015).

وتوافقاً مع ما شهده المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة للعديد من التطورات لاسيما في ظل عولمة الاقتصاد، نمو وتحرير حركة التجارة الدولية وتعاظم قوة الشركات متعددة الجنسية مما أدى إلى تزايد الحاجة إلى لغة استثمار موحدة، واستجابة لذلك سعت الهيئات التنظيمية والمهنية نحو تطوير المعايير المحاسبية الدولية والعمل على إصدار معايير جديدة تواكب المستجدات في الأسواق المالية العالمية، وكان نتاج ذلك قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدار المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، وأصبحت تلك المعايير بمثابة لغة محاسبية دولية تعمل على انتاج تقارير محاسبية موحدة على مستوى العالم والتي تقوم بدورها في تحسين جودة الخدمة المحاسبية وإزالة الحواجز بين مختلف دول العالم، وذلك بفضل ما تحتويه المعايير من قواعد ومبادئ وبدائل لمختلف المعالجات المحاسبية وما تتضمنه من إرشادات وتفسيرات وأيضا ما تقتضيه من متطلبات وتطبيقات عملية (عطية، ٢٠١٧).

ولا شك أن تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية هدف جدير بالاهتمام تسعى إليه جميع دول العالم، ويمكن تحقيق هذا الهدف تدريجيا، ولكن قد يصاحب ذلك العديد من التحديات والصعوبات، وتتعلق التحديات بالنظم التشريعية والثقافية والسياسية، والتي تختلف من دولة لأخرى وتختلف أيضا في كل من الأسواق الناشئة والمتطورة. وفي إطار السعي الدائم من قبل المنظمات المهنية نحو إعداد تقارير مالية ذات جودة عالية وتحظى بقبول دولي، شهد عام (١٩٧٣م) إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية International accounting Standards Committee (IASC) كجهة مسئولة عن تكوين وصياغة معايير المحاسبة ذات بعد دولي، وظلت هذه اللجنة تمارس مهامها حتى عام (٢٠٠١) حيث تم استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك في إطار تعزيز استقلالية ومشروعية وجودة اعداد معايير المحاسبة الدولية وأصبح (IASB) مسئول عن إصدار معايير التقارير المالية الدولية وإجراء التعديلات على معايير المحاسبة الدولية (IAS) والمصدرة من قبل ذلك.

وتتناول مجلة المهنية في عدديها لشهري أكتوبر 2024 ويناير ٢٠٢٥ الفصل الأول من دراسة رسالة الماجستير بعنوان « دور تطبيق معايير التقارير المالية IFRS في دعم ضوابط الافصاح الالزامي والاختياري لتحسين جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية ، وتحديداً المبحثين الواردين في الفصل الأول من الدراسة بعنوان : دراسة تحليلية لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS وانعكاساتها على جودة التقارير المالية والذي يتناول مبحثين هما :

طبيعة وأهمية معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالقطاع المصرفي

متطلبات تفعيل معايير التقارير المالية الدولية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية.

المبحث الأول

طبيعة وأهمية معايير التقارير المالية الدولية IFRS بالقطاع المصرفي الكويتي

أولاً: مفهوم وأهـداف معايير التقارير المالية الدولية وعوامل الالتزام بها:

١-مفهوم معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

تعتبر المعاييـر الدولية لإعداد التقاريـر المالية بمثابة القواعـد التي تهدف إلـى تحديد الطريقـة الصحيحة لتحديد وقياس وعرض البيانات المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف على الوضع المالي للشركة، حيث تعـرف المعايير بأنها نماذج وإرشـادات عامة تسـاعد في توجيـه وتنظيم ممارسـات المحاسـبة ومراجعة الحسابات. (موسى، ٢٠١٦).

وفي تعريـف آخر هي عبارة عن المعايير والتفسـيرات المحاسـبية التي تهـدف إلى توفير معلومـات مالية ذات جودة عالية وشفافية وقابلة للمقارنة، إضافة إلى مساعدة المستثمرين والمشاركين الآخرين في أسواق المال العالمية والمسـتخدمين الآخريـن للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاقتصادية (المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، ٢٠١١).

كما أنـه يمكن النظر إلـى المعايير الدوليـة للتقرير المالي (IFRS) من خلال عدة نقاط (بسيوني، ٢٠١٣):

IFRS هـي مظهر من مظاهر العولمـة (عولمة التقرير المالـي) تهدف إلـى تحسـين الخصائـص النوعية للمعلومـات المحاسـبية المقمـة لمختلـف فئـات المستخدمين، وذلك من خلال تقديم معلومات ملائمة، وقابلة للفهم، وذات موثوقية عالية بالإضافة إلى أنها تسـاهم في جعل البيانات المحاسبية للمنظمة قابلة للمقارنة مـع بيانات المنظمات الأخـرى لفترات زمنية متعددة.

تعتبر المعايير الدولية للتقرير المالـي تطوراً وامتداداً طبيعيـاً لمضمون محتوى مـا صدر ومـازال يصدر من مجلس معايير المحاسبة المالية، ولجنة تفسير المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

وقد أصبح تبني معايير التقاريـر المالية الدولية يلقي تأييداً كبيراً ودعماً من عدد كبير من المنظمات الدولية العالمية المؤثـرة في الاقتصاد العالمـي مثل البنك الدولي WB وصندوق النقد الدولي IMF ومجموعة دول العشـرين الكبار C20، خاصة بعد أن أعلنت مؤسسـة مجلس معايير التقارير الماليـة الدولية في نهاية عام 2012 سياسـة متشـددة في بتني تلك المعايير تقوم على أساس أنه لا يوجد سوى مسار واحد رئيسي للتعامل مع تلك المعايير وهو التبني الكامل لها (عرفة مليجي، 2019).

وتتمثل دوافع معايير التقارير المالية الدولية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة فيما يلي:

(هلالي، ٢٠١٨؛ عثمان، ٢٠١٩):

تحسين جودة التقارير المالية من خلال إمداد المتعاملين مع سوق المال بتقارير مالية واضحة وموثوق بها وقابلة للمقارنة.

تدعيم قدرة الإدارة على اتخاذ القرار من خلال تزويد الإدارة بالمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الإدارية.

جذب الاسـتثمارات الأجنبية مع تزايد نمو التجارة الدولية وذلك عن طريق زيادة تعاملات المستثمرين في أسواق الأوراق الماليـة مما يـؤدي إلى جذب مزيـد من رؤوس الأموال إلى تلك الأسواق وتحسين اقتصاديات الأعمال وزيادة معدلات النمو.

إزالة العقبات أمام صفقات الاسـتحواذ والاندماج التي تتم عبر الحدود بالشـكل الذي يسـمح بانتقال رؤوس الأموال بين دول العالم مما يسـاهم في زيادة المزايا التي تعود على المستثمرين وعلى اقتصاديات الدول النامية.

توحيد متطلبـات التقارير المالية عبر مختلف شـركات

دول العالم، الحد من مستويات إدارة الربحية، زيادة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب وزيادة دقة التنبؤات، وزيادة كفاءة الشركات في إدارة استثماراتها. ومما سبق يتضح للباحث أن الدوافع التي ساهمت في اتخاذ قرار الالتزام بتبني معايير التقارير المالية الدولية هي تحسين جودة التقارير المالية من خلال زيادة مستوى الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية المنشورة وزيادة جودة المعلومات المحاسبية، وزيادة قابلية تلك المعلومات للمقارنة، مما ساهم في تخفيض تكلفة رأس المال نتيجة لزيادة الاستثمارات الأجنبية، إلى جانب إتاحة الفرصة أمام الشركات المحلية للدخول إلى أسواق المال الأجنبية مما ساهم إلى حد كبير في تحسين اقتصاديات تلك الشركات، حيث أصبح تبني معايير التقارير المالية الدولية بمثابة جواز المرور إلى الاقتصاد العالمي.

٢- أهداف ومعايير التقارير المالية الدولية:

تعتبر معايير التقرير المالي الدولية معايير عالية الجودة تستند إلى المبادئ، حيث تعكس أفضل الممارسات على مستوى العالم. ونتيجة لذلك، يُفترض أن تعزز هذه المعايير قابلية التقارير المالية للمقارنة من خلال تقليل الاختلافات بين الممارسات المحاسبية، وهذا بدوره يساعد المستثمرين والمحللين في تفسير التقارير المالية بشكل أفضل، ويعزز انتقال رأس المال بين الدول المختلفة (منصور، ٢٠١٧). ويفترض أن ينتج عن المعايير الدولية وإرشاداتها العامة غير التفصيلية تقارير مالية ذات قابلية أعلى للقراءة، حيث تختلف المعايير الدولية عن تلك المعايير التي تقوم على أساس القواعد كما هو الحال بمعايير المحاسبة الأمريكية، حيث تضع تفسيرات وإرشادات تفصيلية قد تؤدي إلى تلاعبات إدارية، بالإضافة لإمكانية وجود إستثناءات تتعلق بالمعالجات ونطاق تطبيقها (Cheung, 2014).

وهناك عدد من النظريات التي سعت لوضع تفسير ودوافع لتبني الـ IFRS، ومن أهم تلك النظريات نظرية الوكالة حيث تزيد تلك المعايير من الإفصاح للحد من عدم تماثل المعلومات والحد من تكاليف الوكالة، أما نظرية الإشارة فقد أرجعت تبني المعايير الدولية إلى أنه يعطي إشارة لأصحاب المصالح بأن الشركة تفصح عن معلومات أكثر تساعدهم على إتخاذ القرار، وقد أرجعت نظرية التكاليف السياسية دافع التبني إلى الحد من التكاليف السياسية الناتجة عن التركيز والاهمام الحكومي من خلال زيادة الإفصاح بالتقارير المالية، كما أرجعت نظرية الحاجة لرأس المال تبني المعايير المالية للمقارنة، وقد تباينت المداخل على مستوى الدول المختلفة للتعامل مع معايير التقرير المالي الدولية فبعض الدول فضلت التقارب بين المعايير الدولية ومعاييرها القومية، في حين فضلت دول أخرى التبني الكامل (إما إجباريا بوجود إلزام قانوني بتطبيق الشركات المقيدة بالبورصة للمعايير الدولية، أو إختيارياً بأن ينص التشريع على السماح للشركات المقيدة بتطبيق تلك المعايير) (منصور، 2017).

يمكن عرض مكونات من الإفصاح الاختياري ضمن (١٢) مجموعة رئيسية، كل مجموعة تحتوي على مجموعة من العناصر الفرعية على النحو التالي (حسين ورشا، 2015) (Silvia et al., 2017 ,Davide, 2016):

معلومات عن استراتيجية الشركة ونموذج أعمالها: تتضمن الخطة الاستراتيجية للشركة رؤية المستقبل، وتحديد الأهداف العامة والمالية والتسويقية والاجتماعية، كما تتناول الخطة تأثير الاستراتيجية على النتائج الحالية والمستقبلية للشركة، وتكشف عن نموذج عمل الشركة.

معلومات عامة عن الشركة: تتضمن المحتويات الرئيسية لهذا النص: المعلومات التاريخية، ورؤية ورسالة الشركة، والهيكل التنظيمي، والأنشطة الرئيسية، وحصة السوق للشركة، وتأثير التقنيات

التكنولوجية والتطورات الإقليمية على أداء الشركة، وتحليل المنافسين، ودور الشركة في الاقتصاد الوطني، والتزامها بالخطط الاستثمارية، والعملاء والموردين الرئيسين للشركة.

معلومات عن تصنيف المستثمرين وأداء الأسهم: تتضمن العوامل المؤثرة في سعر السهم في نهاية العام القيمة السوقية للسهم، وعدد المستثمرين الكلي، وتصنيف المستثمرين حسب طبيعتهم وفئاتهم، وحجم الملكية، واتجاهات القيمة السوقية للسهم، وتحليل أداء السهم بشكل رسوم بيانية.

معلومات عن التوقعات المستقبلية: تتضمن الخطة الاستراتيجية المستقبلية سياسة استمرارية النمو المستدام، وتوقعات دقيقة لكل من حجم ونوعية المبيعات، وتوقعات متعلقة بتدفقات النقد والأرباح، والعوامل التي ستؤثر على الأداء المستقبلي، بالإضافة إلى العائد المتوقع للسهم.

معلومات عن مجلس الإدارة: تشمل المعلومات في الكتاب أسماء أعضاء المجلس وحصصهم في الملكية، والمؤهلات العلمية والخبرات العملية للمديرين، والمناصب التنفيذية التي يحتلها المديرون، ومعايير تحديد المكافآت وتقرير عن مسؤولية المديرين في إعداد التقارير المالية.

معلومات عن تكاليف البحث والتطوير: وتتمثل في سياسة البحوث والتطوير، ومواقع نشاطات البحث والتطوير، وعدد الخبراء، ومشاريع البحث والتطوير، والميزانية المخصصة، والنتائج المحققة من البحوث والتطوير.

معلومات عن الاستدامة المالية والبيئية والاجتماعية: وتتمثل في نمو المنتجات وجودة الخدمات، وتقليل الانبعاثات الضارة الناتجة عن أنشطتها، ومعالجة أثار المخاطر البيئية الضارة على المجتمع، وتخفيض استهلاكها من الطاقة، وسلامة المنتجات وعدم تأثيرها في البيئة، والتبرعات الخيرية، ودعم التعليم والامتياز.

معلومات عن الحكومة: وتتمثل في الالتزام بالحوكمة، ومهام لجنة الحوكمة، وأسماء أعضاء لجنة الحوكمة ومؤهلاتهم، وعدد اجتماعات لجنة الحوكمة وتقرير لجنة الحوكمة.

معلومات عن العاملين في الشركة: وتتمثل في معلومات عن العاملين بالشركة وتصنيفهم وفقا للجنس ومستوى التعليم، وتوزيع العاملين داخل الإدارات وعدد العاملين في السنوات السابقة، وعدد العاملين في نهاية العام الحالي، وأسباب التغير في عدد العاملين، ومتوسط دخل العامل، والميزانية المخصصة للتدريب، وتأثير التدريب في نتائج الشركة.

معلومات عن المخاطر واستمرارية الأعمال: وتتمثل في تحديد أنواع المخاطر، ووضع سياسة إدارة المخاطر ومراجعتها وتوجيهها.

أبرز القرارات والانجازات خلال العام: وتتمثل في تعيين عضو جديد، وتطوير في علاقات المستثمرين، والأسهم المجانية.

الأداء المالي والتحليلات المالية وغير المالية: وتتمثل في التطور في المبيعات، ونسب سوق الأسهم والتقارير القطاعية، وتحليل قائمة الدخل، وسياسة توزيع الأرباح، ومعدلات السيولة، وتحليل تكاليف التشغيل، وتحليل قائمة المركز المالي، وتفسيرات عن هيكل الملكية.

ثانياً: جهود الهيئات والمنظمات للتوافق مع المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS:

يعتبر تنظيم السياسة المحاسبية على معرفة كبيرة من الأهمية، مما يستلزم وجود كيان مهني قوي يوكل آلية مهمة إصدار المعايير المحاسبية وتمثل السياسة المحاسبية مجموعة من أدوات الطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية، حيث تلعب العديد من المنظمات المهنية الولية والإقليمية، والمحلية، دوراً رائداً في تطوير تلك الأدوات وتهيئة

المناخ اللازم لتطبيقها حيث تتمثل أهم الهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية الدولية في التالي (IASB, IASCF, 2011):

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC).

مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB).

مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB).

لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية (IFRIC).

وقد استهدفت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) منذ نشأتها وحتى أعادة هيكلتها في عام ٢٠٠١ صياغة ونشر المعايير المحاسبية لأجل الصالح العام والسعي لجعلها مقبولة ومعمولا بها على نطاق عالمي، والعمل على تطوير وتوافق الأنظمة مع المعايير المحاسبية وخاصة تلك المتعلقة بعرض البيانات المالية، مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي.، طرح أفكار محاسبة يمكن تبينها وإصدارها كمعايير تخدم المصلحة العامة (السعيد، 2014).

١- مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB):

أعيدت هيكلة لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) لتصبح تحت اسم مجلس معايير المحاسبة الدولية وذلك بعد عام ٢٠٠١ ويسعى المجلس لتطوير مجموعة واحدة من معايير اعداد التقارير المالية الرفيعة المستوى والواضحة والقابلة للإنفاذ والمقبولة عالميا بناء على مبادئ مفصلة بشكل واضح. وقد بدأ المجلس إصدار المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS لكي يتم تمييزها عن المعايير الدولية السابقة، ويعكس هذا التغير من (IAS) إلى (IFRS) رغبة IASB في توسيع رقعة نشاطه بحيث لا يتم الاقتصار على التوحيد المحاسبي فقط، وإنما يهدف إلى تطوير مجموعة وحيدة من المعايير المحاسبية العالمية التي تتطلب دمج النظامين الرأسمالي والإشتراكي عالية الجودة وقابلة للفهم وملزمة والتي تتطلب وجود معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية والمستخدمين الأخرين في صنع القرارات الاقتصادية (IFRS foundation, 2015) والجدير بالذكر أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعمل في إطار مؤسسة معايير التقارير المالية الدولية، وهي مؤسسة غير هادفة للربح، أنشئت عام ٢٠٠١ وتتكون من ٢٢ أمينا يمثلون عدة جهات مهنية عالمية، حيث تم أعادة هيكلة اللجنة التأسيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) في يونيو ٢٠١٢ تحت مسمى اللجنة الهيكلية الثلاثية، والتي تتكون من الآتي (IFRS Home, 2016):

مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي، وتشمل كلا من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ولجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي.

أمناء مؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.

مجلس الرقابة التابع لمؤسسة المعايير الدولية للتقرير المالي.

ومما سبق، يرى الباحث أن مجلس معايير المحاسبة المالية (IASB)، هي جهة مستقلة ملتزمة نحو العموم بتطوير معايير إبلاغ مالية دولية تجعل القوائم المالية تتمتع بمعلومات ذات شفافية عالية جدا.

٢-لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقرير المالي:

عبارة عن لجنة تابعة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، تضم أربعة عشر عضواً يتم تعينهم من قبل أمناء مؤسسة المعايير الدولية إعداد التقارير المالية، يمعون بين أفضل الخبرات الفنية المتاحة ومختلف خبرات الأسواق والأعمال الدولية في التطبيق العملي للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، حيث تساهم في صياغة معايير المحاسبة والتقرير المالي، والعمل على تنقيح تلك المعايير لصالح المستخدمين ومعدي البيانات المالية ومدققيها وقد قام أمناء مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية بإنشاء هذه اللجنة في مارس

٢٠٠٢ لتحل محل لجنة التفسيرات الدائمة التي أنشئت عام ١٩٩٦، ويتلخص دور هذه اللجنة في توفير الإرشاد والعون حول قضايا التقرير المالي التي لم يتم التطرق إليها بشكل محدد في المعايير الدولية للإعداد التقارير المالية أو حول القضايا التي أثيرت أو من الأرجح أن تثار بشأنها تفسيرات غير مرضية أو موضع نزاع، كما تعمل اللجنة على ما يلي (IFRS, 2015):

١/٢- تفسير تطبيق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية وتوفير الإرشاد في الوقت المناسب حول مسائر التقرير المالي التي لم يتم تناولها بشكل خاص في مجلس معايير المحاسبة الدولية.

٢/٢- تحقيق التوحيد الدولي بين معايير المحاسبة من خلال العمل مع المجموعات المماثلة التي ترعاها الهيئات الوطنية لوضع المعايير للوصول إلى نتائج متماثلة حول القضايا المتفق عليها.

٣/٢- نشر مسودات التفسير بعد أن يصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية، لكي يطلع عليها الجمهور ويبدي ملاحظاته، ثم النظر في تلك الملاحظات خلال فترة معقولة قبل صياغة التفسير بشكله النهائي.

٤/٢- في سياق متطلباتها لأسلوب العمل، تطبق لجنة (IFRIC) منهج اتباع المعايير الذي تم وضعه في إطار إعداد وعرض البيانات المالية بغية وضع إرشاداتها التفسيرية والإقرار بأن الإرشادات المقترحة لا تتعارض مع المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في تبني معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

هناك بعض العوامل المؤثرة في الرغبة الدولية في تبني معايير التقارير المالية الدولية وأهمها:

١- البنية الأساسية المحاسبية: وتتكون البنية الأساسية المحاسبية من المكونات الآتية (الجرف، ٢٠١٠):

تواجد كيانات ذات نفوذ كبير في وضع المعايير كما هي هيئات تداول الأوراق المالية والبنوك وغيرها.

يجب أن يكون هناك تنظيم متكامل ومستقل لتطوير وصناعة المعايير، ويشمل ذلك مجلساً مستقلاً لاتخاذ القرارات، ومجلس استشاري متخصص لتقديم الدعم والمشورة، ومركز للبحوث والدراسات المحاسبية لتطوير المعايير، بالإضافة إلى مجلس لإصدار التفسيرات التطبيقية اللازمة.

تواجد ممارسة مهنية قوية ومتمثلة في مجال المحاسبة ومكاتب الحسابات.

وجود موارد مالية وبشرية كافية.

٢- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات:

عادة ما يتطلب من الشركات متعددة الجنسيات في الأنظمة المحلية إعداد قوائمها وفقا للمبادئ المحاسبية والضوابط الصادرة عنها. ويجب عليها أيضا إعادة إعادة قوائمها المالية الموحدة في بلدانها الأم لأغراض اتخاذ القرارات الداخلية. ومن هنا تكون تكلفة إنتاج المعلومات المحاسبية مرتفعة.

بالإضافة إلى ذلك، تفرض مكاتب المراجعة الكبرى على الشركات الأم إعادة مراجعة حساباتها بدفع رسوم مراجعة باهظة، مما يجعل تكلفة إعداد ومراجعة القوائم المالية موحدة عبئًا كبيرًا على تلك الشركات. ونتيجة لذلك، يواجه الشركات الكبرى ومكاتب المراجعة الكبرى ضغطًا من أجل تبني هيئات صنع القرار الدولية لمجموعة واحدة من المعايير المحاسبية. ويرى الباحث أن ظهور الشركات متعددة الجنسيات قد كثف الجهود لإصدار معايير التقارير المالية الدولية من أجل معالجة المشكلات المحاسبية التي صاحبت قيام هذه الشركات وأبرزها كيفية إعداد البيانات المالية الموحدة.

٣- التداول في الأسواق العالمية:

تظهر الحاجة المتزايدة إلى رأس المال في الشركات لتمكينها من تنفيذ أنشطتها الاقتصادية المختلفة،

وكذلك حاجة الممولين والمستثمرين إلى الحصول على معلومات مالية دقيقة عن تلك الشركات. ونتيجة لذلك، يتبنى العديد من الشركات معايير محاسبية موحدة وشفافة لضمان توفير المعلومات المالية بشكل يمكن فهمه من قبل المستثمرين والمقرضين. وبهذا، يتبين أن عدم التنسيق بين الدول سيؤدي إلى اضطرار كل شركة لإعداد مجموعتين من القوائم المالية؛ الأولى وفقًا لمعايير الدولة التي تأتي منها، والثانية وفقًا لمعايير الدولة التي تعمل فيها. وإذا نظرنا إلى تشابك العلاقات الدولية بهذا الشكل، سيكون من الصعب فرض قواعد التداول في العديد من الدول، مما يعرقل التداول بالأوراق المالية للشركات المحلية والوطنية في الخارج..

ولهذا السبب يري الباحث إن التنسيق الدولي بين الدول المختلفة بدأ على عدة مستويات، فقد تناول الأول المستوى الثنائي والإقليمي، الذي يأخذ شكل اتفاقيات لتسهيل عملية التداول البيئي بين الدول المتفقة، والثاني على المستوى العالمي والدولي في إطار المنظمات الدولية العالمية.

٤- الاستثمار في الأسواق العالمية (بن عمر، ٢٠١٢):

تظهر صعوبة قراءة وفهم القوائم المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية للدول المستثمر فيها، مما يشكل مشكلة في عمليات الاستثمار الأجنبية. وبسبب القيود المفروضة على قدرات المستثمر الأجنبي في فهم الأمور المحاسبية، يلجأ إلى المحللين الماليين والمؤسسات الاستثمارية، مما يزيد من تكلفة الاستثمار. لذلك، بدأت الدول المستثمر فيها تبحث عن أبسط الفوائد التي تخفض هذه التكلفة، ومنها تبني معايير التقارير المالية الدولية.

إما بصورة مطلقة أو بصورة متوافقة تجعل الاختلافات ضئيلة جدا عند إعداد القوائم المالية مع الإفصاح عن هذه الاختلافات في القوائم المالية.

إن الحاجة إلى قواعد لغة محاسبية متناسقة عالمياً تشكل عائقاً أمام عولمة رأس المال، وتقيد قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات مستندة إلى معرفة البدائل الاستثمارية المتاحة. كما تعيق القدرة على المقارنة بين الفرص الاستثمارية للمستثمرين ومستخدمي البيانات المالية الأخرى، وبالمثل بالنسبة للشركات في قياس وتقييم أدائها وأوضاعها مقارنة بالشركات المنافسة، حيث أن الافتقار لقابلية المقارنة بين القوائم المالية العالمية يؤثر على ما يلي (بن عمر، ٢٠١٢):

قرار الشركة بخصوص القيام بأعمال خارج حدودها الجغرافية.

توصيات المحللين المالية وتوصياتهم وتقديراتهم حول مراجعة وتحليل كفاءة الدائنين للمنشأة الأجنبية.

قدرة أي مستثمر لاتخاذ أي قرارات اقتصادية رشيدة فيما يتعلق بفرص الاستثمار الدولي.

قرار المنظمة المحلية بالنسبة للتعامل مع المورد الأجنبي.

ويرى الباحث أن تشجيع الاستثمارات في الأسواق العالمية يجب أن يعمل من خلال منظومة متكاملة أحد أركان هذه المنظومة هو تكييف تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بحيث يصبح هناك معايير محاسبية متجانسة وإبلاغ مالي بلغة محاسبية واحدة، مما يؤدي إلى رفع درجة الثقة في المعلومات المحاسبية المنتجة في أي دولة في العامل وإمكانية إجراء المقارنة بين القوائم المالية المختلفة سواء في دولتهم أو في الدول المتلقية للاستثمار مما يتسنى لهم اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

رابعاً: معوقات تبني وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

سعى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) خلال العقود السابقة إلى تحقيق التوافق المحاسبي من خلال المبادرة في تطوير معايير التقارير المالية الدولية، حيث كانت الأهداف الرئيسية للمجلس هي العمل

الجاد على تحقيق الاستخدام الواسع لمعايير التقارير المالية الدولية في دول العالم، حيث وصفت هذه المعايير بأنها معايير ذات جودة عالية وقادرة على تحقيق التوافق المحاسبي ما بين الدول، مع الإشارة إلى أن الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء تستطيع تحقيق العديد من المزايا والمنافع من خلال تبني وتطبيق هذه المعايير المالية الدولية لاعداد التقارير.

لكن عملية تحقيق التوافق المحاسبي الدولي مازالت تواجه العديد من المعوقات وخاصة في الدول النامية، هذه المعوقات غالبا تكون مرتبطة بالعوامل البيئية للبلدان.

خامساً: العوامل التي يجب أخذها بعين الاعتبار عن تطبيق معايير التقارير المالية IFRS:

١-عوامل تطبيق معايير التقاير المالية الدولية IFRS:

يحتاج تطبيق معايير التقارير المالية (IFRS)، مراعاة مجموعة من العوامل بعين الاعتبار، وذلك للأسباب التالية:

١/١- أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لم تختبر بما فيه الكفاية، ولم تنل القدر اللازم في البحوث الأكاديمية.

١/٢- تبرز المعوقات الفنية في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية القائمة على مبدأ القيمة العادلة في الدول النامية، حيث أنه لا يوجد فيها سوق نشطة.

١/٣- من الصعوبة بمكان تنفيذ قواعد وإرشادات معايير التقارير المالية الدولية في الدول النامية ما لم يتم تكييفها بالصورة المطالبة.

١/٤- هناك تأثير للعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية عند التطبيق فلابد من أخذ ذلك بعني الاعتبار لاحداث كفاءة في تحسين جودة المعلومات المالية الناتجة.

١/٥- موائمة وتكييف التطبيق على المستوى الدولي من شأنه أن يقلل من المنافسة بين الأنظمة.

١/٦-على المدى البعيد، قد يصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية طرفا في السياسة الدولية، أو ممثلا في الهيئات السياسية الدولية، ومن ثم يتحول إلى جهة مسيسة تخضع لسيطرة وتأثير الدول المتقدمة على غرار ما حدث في هيئة الأمم المتحدة.

٢-منافع ومعوقات تطبيق الـ IFRS:

تناولت كثيرا من الدراسات السابقة المنافع المترتبة على تطبيق IFRSK ، وقد خلصت إلى أن تطبيق (IFRS) تؤدي إلى منافع متنوعة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، وكذلك على المستوى الجزئي أو على المستوى الكلي، من أهم هذه المنافع ما يلي:

٢/١- تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وتوحيد المفاهيم والمعايير المحاسبية وأساليب المعالجة، يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق ملائمة وشفافية أكبر، وزيادة قابلية قوائم المالية للمقارنة (Choi et al.,2013)

٢/٢- زيادة قدرة المستثمرين على اتخاذ قرارات استثمارية سليمة تعتبر أمراً حيوياً، حيث يساهم ذلك في تقليل اللبس والغموض الناتج عن وجود طرق مختلفة لقياس الوضع الاقتصادي والمالي في مختلف البلدان. وهذا بدوره يؤدي إلى تقليل المخاطر لدى المستثمرين، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتخفيض تكلفة إنتاج المعلومات، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وتحسين شروط التشغيل داخل الأسواق المالية.

٢/٣- تعزيز سوق الائتمان من خلال خفض تكاليف وشروط القروض، وجذب المزيد من الشركات المالية والمقرضين الأجانب (Kime et al., 2011).

٢/٤- تعزيز قدرة المحللين الماليين على إجراء عمليات التنبؤ بدقة أكبر، من خلال تحسين جودة المعلومات المتاحة وتطوير عمليات المقارنة، مما يساهم في

تحسين دقة التنبؤات المالية.

٢/٥- تحسين جودة نظم المحاسبة وتقليل التقديرات الإدارية، ومن ثم التأثير الإيجابي على إدارة الربحية.

٢/٦- تقليل تكلفة إعداد البيانات المالية بسبب عدم الحاجة إلى المعلومات الإضافية التي يحتاجها الأطراف المعنية بالشركة (أسامة، ٢٠١٧).

٢/٧ - زيادة قابلية القوائم المالية للفهم، وإنتاج معلومات موثوق بها وملائمة وتساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل جيد.

٢/٨ - تسجيل الشركات في الأسواق المالية العالمية، وبشكل خاص في الدول التي تعاني من قصور في معايير تنظيم عمل الشركات، يعتبر أمراً سهلاً.

٢/٩- تحسين عمليات الرقابة من قبل الملاك وحملة الأسهم الخارجين، مما يؤدي إلى تخفيض المخاطر التي قد تتعرض لها الأصول وممتلكات الشركة.

٢/١٠- توفير الوقت والجهد في وضع وصياغة المعايير المحلية التي تنظم عمل الشركات.

ونتيجة لأن المعلومات التي تنتج عن القوائم المالية المعدة طبقاً للـ IFRS تتصف بالجودة العالية، فقد يتم استخدامها في تحديد مكافآت وحوافز الإدارة، مما ينعكس بالأثر الإيجابي على قيمة المنشأة ورفع مستوى الأداء.

٣- معوقات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS:

على الرغم من تلك المنافع المترتبة على تطبيق الـIFRS فقد أشارت بعض الدراسات لمجموعة من المعوقات عند تطبيق تلك المعايير، منها ما يلي: (أحمد محمد، ٢٠١٣)، (عماد سعيد، 2012) (Mathhew, 2015)

٣/١- افتقار جهات تطبيق الـ IFRS للمبادئ التوجيهية، حيث يتولى تفسير تلك المعايير لجنة مستقلة عن لجان إصدار المعايير.

٣/٢- زيادة تكاليف تطبيق الـ IFRS لبعض الشركات صغيرة الحجم، مما يترتب عليه زيادة التكاليف مقابل المنافع.

٣/٣- وجود لبس أو غموض في فهم بعض المعايير مما يؤدي إلى صعوبة تطبيقها مثل تلك المعايير المتعلقة بالمشتقات المالية والقيمة العادلة.

٣/٤- التمسك بتطبيق المعايير المحلية وعدم الرغبة في التغيير لتطبيق المعايير المالية الدولية، يأتي نتيجة لقناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية بالمعايير المحلية. وهذا يجعل عملية التحول إلى استخدام طرق وأساليب محاسبية لإعداد القوائم المالية أمراً صعباً.

ولتلافي هذه الصعوبات والمعوقات التي تواجه تطبيق الـ IFRS، يجب أن تقوم الدول التي تبنى هذه المعايير بعقد ندوات وجلسات تعريفية بالبعد النفعي لتطبيق تلك المعايير والآثار الإيجابية المترتبة عليها، من خلال خبراء متخصصين في وضع وصياغة المعايير، وتكوين لجان تأخذ على عاتقها الرد على الاستفسارات حول كيفية تطبيق تلك المعايير والمتابعة.

وفي سياق عرض وتحليل هذا المبحث، يمكن الإشارة إلى أنه:

أن التطبيق الإلزامي للـ IFRS يحسن من القابلية للمقارنة وزيادة التوافق المحاسبي مما يسهل من إجراء المقارنة بين البنوك وبعضها البعض أو بين القوائم المالية على فترات مختلفة من الزمن، إن معايير التقارير المالية الدولية للـ IFRS تسعى لتوفير معايير محاسبية عالية الجودة ينتج عنها معلومات محاسبية تتسم بالشفافية والمصداقية ويمكن الاعتماد عليها بالقوائم المالية.

ومن أهم منافع لتطبيق معايير الـ IFRS زيادة جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين جودة الإفصاح المحاسبي وتوحيد المفاهيم ومعايير القياس والإفصاح وأسس طرق المعالجات المحاسبية.

وتعتبر التقارير المالية التي تصدها الشركات بصورة

دورية المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية التي تستخدم من أجل خدمة عمليات اتخاذ القرارات وتقلل من درجة عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات وخوصاً المستخدمين الخارجيين كالمستثمرين والمقرضين، وتنضم معايير التقارير المالية الدولية عملية إصدار التقارير المالية على شكل بيانات وتفصيلات تتصف بالكفاية النوعية والكمية وتنسجم مع المستوى الإدراكي لعموم مستخدميها.

إن التغيرات في معايير التقارير المالية، من شأنها أن نعكس على شكل ومحتوى المعلومات التي تتضمنه التقارير المالية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على تأثير تغيرات القياس والإفصاح المحاسبي في المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية على جودة المعلومات المالية.

ويتناول البحث الثاني من الفصل الأول من الدراسة : متطلبات تفعيل معايير التقارير المالية الدولية IFRS ودورها في تحسين جودة التقارير المالية

وتشير المقدمة إلى أن المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية والتي تنشرها البنوك التجارية الكويتية تلعب دورا أساسيا، حيث تقوم بتوفير المعلومات الأساسية التي يجب أن يعتمد عليها المستثمرين في تحديد أسعار الأسهم على أساس سليم ورشيد. (Ball R. et al., 2003).

أن الالتزام بتبني المعايير الدولية (IFRS) يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية المنشورة من قبل البنوك التجارية الكويتية مما يشجع المستثمرين على القيام باتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

ونظرا لحجم التعاملات في البنوك التجارية الكويتية فإن عليها توفير تقارير مالية عالية الجودة، بهدف إعطاء الصورة الصحيحة في الوقت الملائم لاتخاذ القرارات الاستثمارية بناء عليها من قبل المستثمرين، لذا فإن إعداد التقارير المالية وما تحتويها من معلومات وفقا للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) يؤدي إلى إمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ لقرارات الاستثمارية. وسعيا نحو تحقيق الهدف الرئيسي لهذا المبحث تم تقسيمه للمحاور التالية:

أولاً: دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين جودة معلومات التقارير المالية.

ثانياً: دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الحد من عدم تماثل معلومات التقارير المالية.

ثالثا: دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في زيادة جودة الإفصاح عن معلومات التقارير المالية.

رابعاً: أثر تبني وتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS على جودة التقارير المالية.

خامساً: انعكاسات تطبيق معايير IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

سادساً: المقومات اللازمة لتفعيل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالبنوك التجارية

أولاً: دور المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) في تحسين جودة معلومات التقارير المالية:

لقد شهدت السنوات الأخيرة توجيه الكثير من الانتقادات لما تحتويه التقارير المالية من معلومات مضللة، حتى إن القائمين على إدارة العديد من الشركات قد ظهروا مدى استياؤهم من صدور العديد من المعايير المحاسبية المتجددة والتي اشتملت على العديد من متطلبات الجودة في التقارير المالية ذات الصلة، ويعتبر جودة التقارير المالية هو احتواها على كل المعلومات الهامة عن المنشآت الاستثمارية التي تساعد المستثمر

على ترشـــيد أحكام اتخاذ القرارات الاستثمارية الخاصة ببيع أو شـــراء ورقة مالية معينة وتقدير السعر المناسب وتمكن المستثمر في شـــركة معينة من الحكم على مدى نجاح الشركة التي يســـتثمر فيها، كما يعتبر جودة التقارير المالية ركناً أساســـياً من أركان قيامها وأساسا لاستمرار نجاحها وتطورها، وركيزة لتدعيم الثقة بها بما يؤدي إلى جذب فئات المستثمرين نحو أدواتها (Hope & Kang, 2013)

وقد دعـــا مجلس معايير المحاســـبية الدولية إلى تركيز على التقارير المالية المعدة من طرف المؤسسات من أجل توفير المعلومات المفيدة.

كما أن تطبيق المعايير الدوليـــة لاعداد التقارير المالية (IFRS) تؤثـــر على جودة معلومـــات التقارير المالية في البنوك من خلال ما يلي:

تســـاعد المســـتثمرين علـــى التميز بين الاســـتثمارات الجيـــدة ذات العائد الجيد والاســـتثمارات ذات المخاطر، وبالتالي تقل تكلفة رأس المال المســـتثمر، وكل ذلك يتم بناءا علـــى جودة المعلومات المالية المقدمة في شكل تقارير للمستثمرين لتساعدهم على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة.

تـــؤدي إلـــى زيـــادة مصداقيـــة المعلومـــات المقدمة للمستثمرين في البنوك.

تؤدي إلى توجيه المســـتثمرين إلى الاستثمارات الأكثر كفاءة، ومن ثم توفيـــر مصادر التمويـــل اللازمة لتلك الاستثمارات وتخفيض تكلفة تمويل تلك الاستثمارات.

وفي هذا الســـياق يمكن التأكيد على أن جودة التقارير المالية تعتمد على عاملين أساسيين هما(Pope et al., 2011):

جودة المعايير المحاســـبية المطبقة، والمتمثلة حاليا في معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

مســـئولو الإدارة المالية والمحاســـبية في الشـــركات مســـتعدون لتقديم المعلومات المفيـــدة في الوقت المناسب، والعمل وفق مبدأ الإفصاح في الوقت الملائم لتقاريرهم المالية.

وعليه فقد حققت الشركات الأوروبية الكبيرة المصدرة للأوراق المالية فوائد إيجابية في ســـوق المال من خلال التزامهـــا بمعايير التقارير الماليـــة الدولية (IFRS)، حيث تســـاهم هذه المعايير فـــي تعزيز الشـــفافية والجودة العالية فـــي التقارير المالية. وقد اعتمد المســـتثمرون على هذه التقارير في رفع كفاءة الاســـتثمار في أسواق رأس المال التابعة لهذه الشركات.

ويرى الباحث أن من أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدوليـــة هو تعزيز وتحســـين مســـتوى المعلومات في التقارير المالية حتى تعكـــس الحقائق والقيم المالية الحقيقية للمنشـــأة حيث يعتبر اعتماد وتبني المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) شـــيئا مهما، لأنها صيغة التقارير المالية العالمية، مما يجعل المستثمرين أكثر فهما وقربا من البنوك التجارية.

وفي ظل ما تم الإشارة إليه في العرض السابق أن كثير من المنشـــآت ألزمت باعتماد وتبنـــي المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية (IFRS) ومعايير المحاسبة الدولية (IAS) في تقاريرها المالية ومـــا توفره هذه المعايير من تقارير مالية تحتوي على معلومات محاسبية ذات جودة عالية، أي كلما قامت الشـــركات الاســـتثمارية بتطبيق المعاييـــر كلما أدى ذلـــك إلى وجـــود خصائص نوعية وجيـــدة للمعلومات وإضفـــاء الثقة فـــي المعلومات المقدمة للمستثمرين.

ثانيـــاً: دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في الحد من عدم تماثل معلومات التقارير المالية :

تبيـــن أهميـــة ودور نظـــام المعلومـــات فـــي تكافؤ المســـتثمرين في الحصـــول علـــى المعلومات، حيث يمكن أن يؤثر عدم تكافؤ المعلومات سلباً على قرارات الاســـتثمار. فعدم تماثل المعلومـــات يعني أن بعض

المستثمرين يمتلكون معلومات لا تتوفر للآخرين، مثل كبار العاملين في الشركات الذين يحجبون معلومات معينة قبل نشرها في التقارير المالية، مما يؤدي إلى شعور بعدم المساواة في الحصول على المعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن ينعكس عدم تماثل المعلومات في اتساع مدى السعر، مما يزيد من تكلفة العمليات ويقلل من السيولة، مما يؤدي إلى تناقص عدد المستثمرين في السوق. وبالتالي، يجب أن تكون المعلومات متاحة بشكل عادل أمام جميع المستثمرين (أمال، ٢٠١١).

وقد استطاعت معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تخفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال (Brocher et al., 2011):

توفر إطار رشيد موثوقاً لتوليد المعلومات المحاسبية عالية الجودة في الشركات، كما تسهم في إدارة المخاطر والممارسات الرقابية السليمة في المنشآت.

الحد بشكل كبير من عدم تماثل المعلومات المحاسبية للمستثمرين في البنوك.

أن اعتماد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) له أثار كبيرة في الشركات البريطانية في تغير بيئة المعلومات المحاسبية من خلال تعزيز المعلومات وقابليتها للمقارنة، وتحسين نوعية المعلومات المحاسبية التي تحتوي عليها التقارير المالية وعدم تماثلها، ومن ثم تقديمها للمستثمرين داخل الأسواق المالية لتقييم نوعية الأسهم لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب (Garcia, and Bastida, 2010).

ويرى الباحث أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات أصبحت من خلال الممارسات المرتبطة بها، والتي دفعت الهيئات الجمعيات المهنية إلى وضع القواعد والمعايير المحاسبية الدولية للحد من هذه الممارسات التي تزيد من فجوة عدم تماثل المعلومات المحاسبية بين المستثمرين.

كما يعتبر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) أداة مشجعة على الاستثمار وموجهة له عندما تقدم للمستثمرين معلومات واضحة وصحيحة وكاملة وموثوق بها وقابلة للفهم والمقارنة، بالإضافة إلى ضبط شكل التقارير المالية وأسلوب عرض محتوياتها والإفصاح عنها، فهناك علاقة قوية بين معايير (IFRS) والمعلومات التي تتضمنها التقارير المالية، إذ إن معلومات التقارير المالية التي تعد وفق المعايير تتميز بالشفافية وعدم التماثل التي يعتمد عليها المستثمرين لترشيد أحكام قراراتهم الاستثمارية.

ثالثا: دور المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) في زيادة جودة الإفصاح عن معلومات التقارير المالية:

نظراً لأهمية الإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرار الاستثمار فقد اهتمت المعاهد والجمعيات العلمية بالمعايير المحاسبة التي تحدثت عن الإفصاح والتأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي لابد من توافرها، حيث يحتاج المستثمرين إلى المعلومات التي تحتويها التقارير المالية والتي يتم الإفصاح عنها من قبل الشركات لزيادة ترشيد أحكام القرارات الاستثمارية، ولك يتمكن المستثمرين المحليين والأجانب من اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة، ومن الضروري أن توفر معلومات التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها البدائل الاستثمارية المتاحة لكل نوع من أنواع القرارات الاستثمارية.

كما أن جهل المستخدمين للمعلومات المالية يؤدي إلى فقدان المعلومات، ولابد من الإفصاح عن المعلومات التي تقلل من تكلفة رأس المال المستثمر، كما بينت نتائج بحث (باشيخ) أن أهمية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات تزداد بشكل خاص من وجهة نظر المستثمرين لأنه يوفر لهم المعلومات اللازمة عن حقيقة مستوى الأداء وطبيعة الوضع المالي للوحدات الاقتصادية التي يتعاملون بأسهمها، وهو ما يساعدهم

على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة فيما يتعلق بأسهم هذه الوحدات الاقتصادية التي يأملون من خلال التداول بها وتعظيم أرباحهم المستقبلية.

رابعاً: أثر تبني وتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS على جودة التقارير المالية:

تعد المعلومات المحاسبية المخرجات الرئيسية للنظام المحاسبي، حيث أن البيانات اليت يتم تجميعها ومن ثم إخراجها في شكل معلومات في القوائم المالية تدل على أهمية الأرقام التي تحتويها تلك القوائم باعتبارها الإبلاغ المالي لجميع الأحداث والعمليات التي تمت خلال فترة معينة، وتعتبر ذات قيمة مهمة لمن يركز عليها في اتخاذ قراراته (فريد، ٢٠١٤).

وترتبط جودة معايير المحاسبة بإنتاج معلومات نافعة لاتخاذ القرارات، وبالتالي فإن جوة معايير المحاسبة تتمثل في قدرتها على إنتاج معلومات مالية موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما يجب أن تسمح المعايير بالتطبيق المتسق لها بالدرجة التي تمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية من سنة لأخرى ومن شركة لأخرى (Nafti and Lotfi, 2013).

وتقترن محددات جودة التقارير المالية في أى دولة بمعايير المحاسبة التي تطبقها تلك الدول فالمعايير تحدد قواعد القياس والإثبات والعرض والإفصاح للعمليات والأحداث المالية المؤثرة في أداء المنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

ولقد زاد الاهتمام في الآونة الأخيرة بجودة التقارير المالية، التي تعكس الصورة الصادقة لمختلف الأحداث والعمليات التي قامت بها الشركة، وبذلك أصبح لزاماً على الشركات الاهتمام بجودة التقارير المالية وينطوي مفهوم جودة التقارير المالية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تتضمنها تلك التقارير وتنبثق هذه الخصائص من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف عليها درجة الثقة في المعلومات من جهة، ومى ملاءمتها وقابليتها للمقارنة من جهة أخرى (سعيد، أوصيف، ٢٠١١).

ويواجه التطبيق العملي في إعداد التقارير المالية العديد من المشكلات المحاسبية ذات الصلة بتوفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، والتي تنعكس في نتائجها على القوائم المالية لهذا لجأ المهتمون بالسياسات المحاسبية إلى وضع سمات وصفات خاصة بالمعلومات المحاسبية سميت بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وكان أول صدور لها في البيان رقم (٢) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB لسنة ١٩٨٠ وتشكل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الواردة بالبيان إطارا عاما لجودة التقارير المالية (Kao and Wei, 2014).

وتقاس جوة التقارير المالية باستخدام أربع خصائص نوعية رئيسية للمعلومات المالية وهي جزء لا يتجزأ من داخل إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB (2010) هذه الخصائص النوعية هي الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، وفقا لـ IASB2010 الملاءمة والتمثيل الصادق هي الصفات الأساسية، في حين القابلية للمقارنة والقابلية للفهم هي صفات معززة للصفات الأساسية. ينص الإطار على أن الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات الواردة بالبيانات المالية مفيدة للمستخدمين.

خامساً: انعكاسات تطبيق معايير IFRS على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

هناك مجموعة متزايدة من البحوث تشير إلى أن المعايير المحاسبية القائمة على المبادئ تؤدي بمعدي القوائم المالية إلى إصدار تقارير مالية أعلى جودة وزيادة مستوى الشفافية في التقارير المالية ، أن بتطبيق المعايير الولية لإعداد التقارير المالية IFRS

يؤثر إيجابا على شفافية المعلومات المالية، ويزيد من صفة القابلية للمقارنة والاعتمادية للتقارير المالية، إذ ما قورنت بتلك المعلومات المالية المعدة وفق معايير المحاسبة المحلية (Adetoso, 2014).

وعلى الرغم من أهمية مبدأ التكلفة التاريخية باعتباره من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النموذج المحاسبي إلا أن الاعتبارات الخاصة بملاءمة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية قد أدت إلى الخروج عن هذا المبدأ في مواقف متعددة، خصوصاً فيما يتعلق بالمحاسبة عن الأدوات المالية نظرا لإمكانية تحديد قيمتها العالة بدرجة كبيرة من الموضوعية، وأن الزيادة في الملاءمة الناتجة عن التقرير عن القيمة العادلة لتلك الأدوات تفوق أي انخفاض قد يحدث في مصداقية تلك المعلومات أو إمكانية الاعتماد عليها.

إن تأييد مجلس المعايير المحاسبية الدولية لمبدأ القيمة العادلة ينطلق من خاصية الملاءمة، إذ يعتبرها أكثر ملاءمة وهذا يعني أن تطبيق المعايير الولية لاعداد التقارير المالية الولية IFRS يتضمن عملية الاعتراف بالأصول والخصوم تقاس مبدئيا بالقيمة التاريخية ويعاد قياسها والاعتراف بها بالقيمة العادلة.

وقد أكدت معظم الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي الإبلاغ المالي بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملاءمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية، في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية، ومن هنا فقد ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثرها موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعي فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة، على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقية مقبولة على الأقل.

وتعتبر المعلومات الناتجة عن استخدام التقديرات الواردة في المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS أكثر ملاءمة وموثوقية، وأن المعلومات المحاسبية المبنية على أساس تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية تكون ملائمة لاتخاذ القرارات وتكون موثوقة وذات اعتمادية عالية.

ويمكن تلخيص أثر تطبيق المعايير الولية لإعداد التقارير المالية IFRS على جودة التقارير المالية كما يلي(Agyei et al., 2013):

يقلل تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية من إدارة الأرباح ويساعد في الحد من الأزمات المالية نتيجة لتوحيد السياسات المحاسبية والشفافية التي تتم في عملية الإفصاح وأن الالتزام بهذه المعايير يزيد من جودة المعلومات المنشورة بالقوائم المالية.

يؤثر الالتزام بتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير الملية بشكل إيجابي على الشفافية في المعلومات المالية المنشورة ويزيد من صفات القابلية للمقارنة والاعتمادية للتقارير المالية المنشورة.

تحسنت مؤشرات جودة المعلومات المحاسبة في ١٥ دولة من دول الاتحاد الأوروبي وذلك بعد تعديلات IFRS خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧.

ينتج عن تطبيق معايير المحاسبة الدولية تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات وهو ما يرجع إلى أن التقارير المالية التي تم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية تكون أكثر جودة.

يؤدي تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية إلى تحسين مستوى الشفافية وتعزيز جودة المعلومات المالية مما يؤدي إلى زيادة الثقة في تلك المعلومات.

وبناء على ما سبق يتضح أن تبني وتطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS يؤدي إلى تحسين

جودة التقارير المالية وهو ما يؤدي إلى انخفاض أتعاب المراجعة حيث أكد العديد على أن تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية يؤدي إلى زيادة جودة الافصاحات التي تعكس وضع اقتصادي للشركة وتركز على الصورة الحقيقية والعادلة ويدرج في القوائم المالية أثر الأحداث الاقتصادية على أداء الشركات في الوقت المناسب.

بشكل أكثر تحديدا فإن تطبيق المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية IFRS يقلل من الأخطاء المالية ويحسن من القرارات المحاسبة الإدارية والقياسات إلى الحد الذي يعالج فجوات المعايير المحلية ويقدم مبادئ توجيهية شاملة عن القضايا المحاسبية مما يؤدي إلى أحكام أفضل، وبالتالي أقل أخطاء في الأحكام وأفضل امتثال للمعايير المحاسبية التي تتطلب الحكم المهني وبذلك فإن الشمولية والجوة من المبادئ التوجيهية لمعايير IFRS لها آثار إيجابية على جودة التقارير (Pope and Florou, 2012).

سادساً: المقومات اللازمة لتفعيل تطبيق معايير التقارير الماليةالدولية بالبنوك التجارية:

يساعد تبني معايير محاسبية موحدة عالميا في جودة لغة واحدة للتقارير المالية، ويخلق منافسة حرة في أسواق المال العالمية نتيجة الشفافية في المعاملات الاقتصادية وزيادة القابلية للمقارنة للتقارير المالية عالمياً.

وفي هذا الإطار فقد تضمن الأدب المحاسبي بعض الأسباب التي تفسر لماذا قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تحسين جودة التقرير المالي، أو لماذا قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تخفيض جودة التقرير المالي.

فقدمت دراسة كل من (مليجي، ٢٠١٩) الأسباب التي تفسر لماذا قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تحسين جودة التقرير المالي وهي:

قد يترتب على تبني معايير التقارير المالية الدولية استبعاد بعض البدائل المحاسبية وبالتالي يقلل من اختيارات الإدارة وقد يؤدي ذلك إلى تخفيض ممارسات إدارة الربح الانتهازية وبالتالي يحسن من جودة التقرير المالي.

تبني معايير التقارير المالية على المبادئ وبالتالي فالتحايل عليها من المحتمل أن يكون أكثر صعوبة فطبقاً لذلك النمط من المعايير قد يكون تجنب الاعتراف بالالتزام من خلال هيكلة الصفقات أكثر صعوبة.

تتوسع معايير التقارير المالية في استخدام القيمة العادلة التي يمكن أن تؤدي إلى حدوث تحسن في جودة الأرقام المحاسبية لتعكس الوضع الاقتصادي الحقيقي للشركة.

وفي المقابل فقد فسرت هذه الدراسات الأسباب التي قد يؤدي تبني معايير التقارير المالية الدولية إلى تخفيض جودة التقرير المالي ومنها:

أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد يترتب عليه استبعاد بعض البدائل المحاسبية التي تكون أكثر ملائمة للتعبير عن الأحداث الاقتصادية بالشركة بما يجعل المديرين يلجئون إلى بدائل أقل ملائمة مما يؤدي لتخفيض جودة التقارير المالية.

بالإضافة إلى ذلك أن معاير التقارير المالية الدولية معايير مبنية على المبادئ فإنها تفتقد إلى إرشادات تفصيلية للتطبيق بما يعطي المديرين مرونة أكثر.

غياب إرشادات التطبيق في بعض الأمور الهامة مثل الاعتراف بالإيراد قد يزيد بشكل كبير من الاختيارات ويسمح بمعالجات تعتمد على كيفية فهمها وتنفيذها.

وفي ضوء اختلاف وجهات النظر السابقة يمكن للباحثة توضيح أثر معايير التقارير المالية الدولية على المتغيرات المعبرة عن جودة التقرير المالي كما يلي:

معايير التقارير المالية الدولية وإدارة الأرباح: تحدث

إدارة الأرباح عندما يستخدم المديرون ما يتاح لهم من حرية الاختيار بين البدائل المحاسبية واستخدام الحكم الشخصي عند إعداد التقارير المالية، وذلك أما بهدف تعظيم قيمة الشركة أو بهدف انتهازي لتحقيق مصالح شخصية.

الأسباب التي تفسر بأن تبني معايير التقارير المالية يؤدي إلى الحد من ممارسة إدارة الأرباح وهو ما يؤدي إلى زيادة جودة التقرير المالي ومن أهمها:

أن المنظمات المهنية الدولية اتخذت خطوات لاستبعاد العديد من المعالجات المحاسبية البديلة المسموح بها في المعايير السابقة وذلك التخفيض في البدائل المتاحة يجب أن يحد من قدرة المديرين على الاختيار من بين المعالجات المحاسبية بهدف تحقيق مصالحهم فقط، الانتشار الواسع للمعايير الدولية حول العالم يجعل المستخدمين أكثر قدرة على رقابة القوائم المالية التي يتم إعدادها طبقاً لتلك المعايير وبالتالي يجب على المديرين الحد من السلوك الانتهازي لقدرة المستخدمين على إدراك ذلك السلوك.

وفي المقابل هناك وجهة نظر ترى أن تبني معايير التقارير المالية الدولية يزيد من ممارسات إدارة الأرباح وانخفاض جودة التقرير المالي:

فقد فسرت دراسة كل (Pope and Florou, 2012) بأن معايير التقارير المالية الدولية توفر مرونة كبيرة في الاختيار بين الممارسات المحاسبية وتتيح قدر أكبر من ممارسة الحكم المهني مما يؤدي إلى زيادة الممارسات الانتهازية. وذلك حتى مع وجود حوافز قوية بشكل سلبي على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

أن تحسين التقرير المالي لا يتحقق فقط بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية لأن هناك بعض الخصائص التي تؤثر على مدى تأثير المعايير، ومن بين تلك الخصائص ألية الإلزام.

وفي سياق عرض وتحليل هذا المبحث، يمكن الإشارة إلى أنه:

يؤدي الالتزام بهذه المعايير إلى إنتاج معلومات قابلة للفهم وملائمة لاتخاذ القرارات وتمتاز بالخلو من الأخطاء والحيازية وتعمل على تحقيق الأحداث وفقا لجوهرها وتحقيق القابلية للمقارنة عبر فترات مختلفة من الزمن وإتاحة المعلومات الحديثة لمتخذي القرار. وتحسين جودة المحاسبة وتقليل التقديرات الإدارية من ثم التأثير الإيجابي على إدارة الربح وتخفيض عدم تماثل المعلومات نتيجة لتحسين عمليات الإفصاح وزيادة جودته وكفاءتها.

ويهدف إصدار المعايير المحاسبية إلى توفير المعلومات المالية الملائمة التي تساعد مستخدمي التقارير المالية في ترشيد أحكامهم واتخاذ قرارات مفيدة لهم، وتساهم المعلومات المالية في رفع كفاءة الأسواق المالية وتحقيق المزيد من المنافع للاقتصاد الوطني، وقد ازدادت أهمية الإفصاح المحاسبي نتيجة التطورات المستمرة في البيئة الاقتصادية، والتي نجم عنها زيادة في متطلبات الإفصاح المالي التي تلبي الحاجات المتنامية من قبل المهتمين بالشركات أو الاستثمار بأسهمها، لذلك بينت المعايير المحاسبية الحد الأدنى من المعلومات التي يتوجب على إدارة البنك الإفصاح عنها ضمن تقاريرها المالية المعدة.

ومن الضروري أن تعرض المعلومات في التقارير المالية بطريقة يسهل فهمها ومرتبة بصورة منطقية، ووفقا لأهميتها أي بالتركيز على القضايا الجوهرية لذلك لابد من استخدمي الطريقة المناسبة للإفصاح التي تنسجم مع طبيعة مستخدمي التقارير المالية، حيث يوجد للإفصاح طرق مختلفة يعتمد اختيار أيا منها على طبيعة المعلومات هامة موثوقة وملائمة وقابلة للقياس وتخص الفترة التي تغطيها القوائم، فالأصول والإلتزامات ونتائج الأعمال وحقوق المساهمين يتم الإفصاح عنها في صلب القوائم.

المـراجـع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- إبراهيم طارق وفيق (2019): المحاسبة القضائية كآلية لضبط وتطويـر أداء التقارير الماليـة في ضوء معايير إعداد التقارير المالية IFRS، مجلة البحوث المحاسـبية، كلية التجارة جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ٢٣٧-292.

- إبراهيم علاء الدين توفيق (٢٠١٤): الإفصاح عن المخاطر، المحتوى الإعلامـي والآثار الاقتصادية، دراسـة ميدانية على الشـركات المقيدة بسوق الأسـهم السعودية، مجلة البحوث المحاسـبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الثاني، ص ص ١٥٤-184.

- أبو خزانة إيهاب محمد (2014): قياس استمرارية الأرباح واختبـار أثر خصائـص مجلس الإدارة عليها بالشـركات المدرجة بالبورصـة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعةعين شـمس، ع4، ص ص 229-268.

- أحمد محمد أبو طالب (٢٠١٣): دراسـة تحليلية للدوافع والعوامل التي تؤثـر في اتخاذ القـرار الإلزامي بتبني المعايير الدولية لاعـداد التقارير المالية IFRS في الدول النامية، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع 6.

- أسـامة أحمد جمال (2017): المعاييـر الدولية لإعداد التقارير الماليـة IFRS وملاءمتها للتطبيـق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال، دراسة تحليلية وميدانية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٢، ع ١.

- أسـماء رزق لهيـب (٢٠١٤): الإفصاح المحاسـبي عن المخاطـر المالية فـي التقارير السـنوية للشـركات المدرجة فـي سـوق الأوراق المالية وأثـره على عوائد الأسهم، دراسـة تطبيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

- الزمر عماد سـعيد (2012): دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقاريـر المالية الدولية على جودة التقارير الماليـة، المجلة العلميـة للاقتصاد والتجـارة ، كلية التجارة، جامعة عين شمس العدد الرابع، المجلد الثالث.
أمال محمد عوض (٢٠١١): تحليل العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية وظاهرة عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفـة رأس المال، مجلة الفكر المحاسـبي، مجلد ١٥، العدد 2، القاهرة، ص 24.

- بن عمر بن حاسـين (2012): كفاءة الأسـواق المالية في الدول النامية بحث حالة بورصة السـعودية، عمان، تونـس، والمغرب، مجلـة أداة المؤسسـات الجزائرية، العدد 2، الجزائر، ص 245.

- تامر إبراهيم السـواح (2019): أثر تبنـي معايير التقرير المالي الدولية على العلاقة بين جودة المراجعة وقابلية التقرير المالي السـنوي للقراءة، دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، ع 3، مج 3، ص 267.

- جابـر خالد فتحـي (٢٠١٦): دراسـة تجريبيـة للعوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح المحاسبي الاختياري في الأسواق العربية، دراسـة تطبيقية مقارنة مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، ع١.

- جريدة الأنباء الكويتيــة (2010): تقرير مكتب العبيان والعصيمي وشــركاه (أرنســت أند يونغ) عــن المعيار الدولي IfRS No. 9 عدد (18) فبراير، ص.4.

- جيهان عبد الهادي موســى ، نصر طه حســن (2016): دراســة تحليلية لبيئــة التقرير المالي فــي المملكة العربية الســعودية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة بنها، العدد الثاني.

- حازم خالــد الصفدي (2015): أثر الإفصاح المحاســبي الاختيــاري فــي التقارير الماليــة على ترشــيد قرارات المســتثمرين في الشــركات الصناعيــة المدرجة في بورصــة عمان دراســة ميدانية، رســالة ماجســتير غير منشــورة، جامعة الزرقاء، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، ص ص 1-95.

- حسين أحمد، رشــا أنور (2015): نموذج مقترح لقياس الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال الســورية، مجلة جامعة دمشــق للعلوم الاقتصاديــة والقانونية، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، قسم المحاسبة، المجلد (31)، ع 1، ص ص 9-42.

- حسين رحمن عزيز(٢٠١٧): مجالات التوافق في الإفصاح بالتقارير المالية للشركات العراقية مع المعايير الدولية: دراسة تطبيقية، الفكر المحاسبي، مصر، مج 21، ع3.

- الحناوي السيد محمود (2019): أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية، دراســة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كليــة التجارة، جامعة طنطا، العــدد الأول، ص ص 66-114.

- دحدوح حســين أحمد (2015): نمــوذج مقترح لقياس مســتوى الإفصاح الاختياري وتطبيقه في بيئة الأعمال الســورية، مجلة جامعة دمشــق للعلــوم الاقتصادية والقانونيــة، كلية الاقتصــاد، جامعة دمشــق، المجلد الواحد والثلاثون، العدد الأول، ص 9-42.

- رشــا حمادة (2014): قياس أثر الإفصــاح الاختياري في جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، جامعة الزرقاء، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم المحاسبة، مج.١، ع4، ص ص 674-698.

- رمضان عبد الحميد الميهي (2015): مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تمثال المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS دراســة ميدانية على الشــركات المقيدة بســوق الأوراق الماليــة المصريــة، المجلــة المصرية للدراسات التجارية، مصر، مج 39، ع4.

ثانياً: المراجع
باللغة الإنجليزية:

Agyei- Mensah, B (2013): Adoption of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Ghana and the Quality of Finical Statement Disclosures, International Journal of Accounting and Financial Reporting.

Al- Mannai, Ebtesam S.; Initham M. Hindi (2015): Adoption of IFRS by listed companies in Qatar, Challenges and solutions, Journal: INt. J. of Accounting and Finance, Vol. 5, No. 1.

Alzead, R.; Hussainey K., (2017): Risk disclosure practice in Saudi non – financial listed companies, Corporate Ownership and Control Journal Vol. 14, NO. 4, pp. 275-262.

Amelia Oliveira Carvalho, Lucia Rodrigues, Manuel Branco, (2017): Influencing voluntary Disclosure in the Annual Reportes of Portuguese foundations, international Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, (Vol. 28, Issue 5, October), pp. -2278 2311.

Andrew C.Call, John L. Campboyee Dan Dhaliwal, James R. Moon, (2017): Employee quality and financial reporting outcomes, Journal of Accounting and Economics, Vol. 64, Issue 1, pp. 149-123.

Ball R. A. Robinb and J. Shuang Wuc, (2003): Incentives versus standards: properties of accounting income in four east Asian countries Journal of Accounting & Economics, Vol. 36 Issue, 1, pp. 270-253.

Beretta, S., Bozzolan, S. (2004): A framework for the analysis of firm risk communication, The International Journal of Accounting Vol. 39, No. 3, pp. 288-265.

Bikki Jaggi, Alessandra Allini, Riccardo Macchioni, (2017): The Factors Motivating Voluntary Disclosure of Carbon Information: Evidence Based on Italian Listed Companies, Electronic copy available at: https://www.researchhgate.nte.Frist Published April 25, pp. 14-1.

Brocher, Francois and et al., (2011): Mandatory IFRS adoption and Financial Statement Comparability, Working paper, Harvard Busies School, University of Colorado, Boulder, April, p 29-28.

Cameran, Mara, Domenico Campa, Angela Pettinicchio, (2014): IFRS Adoption among Private Companies, Impact on Earnings Quality, Published online before print June 9.

Davide Scaltrito, (2016): Is Voluntary Disclosure Value relevant? Evidence from Italian Listed companies", The international Journal of Business

Hope, Kristian, & Kang, Tony, (2013): Why do firms rarely adopt IFRS volunatily? Working Paper, Academics find significant benefits and the costs appear to be low, Booth School of Business University of Chicago, South Woodlawn Avenue Chicago, USA, p. 15-1.

Horton, Joanne, George Serafeim, and Ioanna Serafeim (2016): Does Mandatory IFRS Adoption Improve the Information Environment? Contemporary Accounting Research Harvard community.

Hummel, K. and Schlikck, C., (2016): The relationship between sustainability performance and sustainability disclosure- Reconciling voluntary disclosure theory and legitimacy theory. Journal of accounting and Public Policy, 5) 35).

Ibrahim, A. Habbash, M. and Hussainey, K. (2019): Corporate governance and risk disclosure Evidence from Saudi Arabia, Journal Accounting, Auditing and Performance Evaluation, Vol. 15, No. 1, pp. -89 111.

and Finance Research, (Vol. 10, No. 2), pp. 30-17.

Einhorn E, (2005): The Nature of the Interaction between Mandatory and voluntary Disclousres, Journal of Accounting Research, Vo. 43, No. 4, September, p. 621-593.

Eng, Li Li, Li Sun, Thanyaluk Vichitsarawong, (2014): Are Internatinal Financial Reporting Standards – Based and U.S, GAAP- Based Accounting Amounts Comparable? Evidence from U.S. ADRs, 1. Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 29 no., 2.

Garcia, J. C & Bastida, F., (2010): An Empirical Insitght on Spanish Listed Companies Perception of International Finanical Reporting Standards jOurnal of International Auditing and Taxation, Vol. 19, iss, 2, P. 114.

Habtoor. O.S; Ahmad, N. Baabbad M. A; Masood, A. ; Mohamd, N.R. and Che Haatt, M.H., (2018): Corportate risk disclosure practice in Saudi Arabia: Secrecy versus transparency, International Journal of Advanced and Applied Sciences, Vol. 5, NO. 12, pp. 58-42.

Hillier, D., Hodgson, A and Ngole, S. (2015): IFRS and secrecy, Assessing Accounting Value Relevance Across Africa, Journal of International Financial Management & Accounting, 1) ,26).

دورية - متخصصة في نشر أبحاث أعضاء هيئة التدريس في الجامعات
والكليـات الأكاديمية تصدر عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية

المُراجعين المحترفين

معاً نحو الريادة

2024